

لمن القرن الحادي والعشرون؟

مستقبل المنافسة الاقتصادية بين اليابان وأمريكا

والاتحاد الأوروبي *

لستر ثارو

يتعرض الخبير الدولي لستر ثارو في كتابه الذي ترجم تحت عنوان: الصراع على القمة، إلى الاحتمالات التنافسية المتوقعة بين القوى الاقتصادية الكبرى في العالم في بداية القرن القادم فيقول:

((في القرن الواحد والعشرين يمكن أن يتقارب دخل الفرد في البلدان الصناعية الرئيسية مثلما تقاربت الدخول الإقليمية في الولايات المتحدة في الأعوام الستين الماضية⁽¹⁾. وعندما تلحق اليابان وأمريكا وأوروبا النمو فإن معدل النمو فيها يمكن أن يتباطأ ويمنعها من أن تسبق الآخرين⁽²⁾. ولكن لا توجد في الاقتصاد آليات أوتوماتيكية للتغذية المرتدة تقود إلى التقارب. العكس تماماً؛ فكلما زادت سرعة نمو بلد ما، كان من الأيسر أن ينمو بسرعة أكبر في الغد، وكلما تباطأ نموه اليوم، كان من المؤكد أن ينمو ببطء في المستقبل.

إن الزخم الحالي، سواء إلى أعلى أو إلى أسفل، يصعب أن يعكس اتجاهه. فإذا كانت الدخول ترتفع بسرعة مع زيادة النمو، فإنه يمكن استثمار أموال كثيرة في المستقبل دون حاجة إلى التضحية بمستويات المعيشة المرتفعة الحالية. فكلهما يمكن الحصول عليه من النمو السريع، وعلى النقيض فإن تحويل مجتمع بطيء النمو منخفض الاستثمار إلى مجتمع سريع النمو عالي الاستثمار يتطلب تضحية باستهلاك اليوم لضمان الاستثمارات اللازمة للنمو الأسرع في المستقبل.

وفي السباق القادم ستكون إحدى القوى الاقتصادية الثلاث الكبيرة مؤهلة لأن تسبق القوتين الأخيرتين. وأياً تكن القوة التي تصدر السباق فإنها تكون مؤهلة لأن تظل في الصدارة، وسيملك ذلك البلد، أو تلك المنطقة من المعمورة، القرن الحادي والعشرين بالمعنى الذي امتلكت به المملكة المتحدة القرن التاسع عشر، وامتلكته به الولايات المتحدة القرن العشرين. وسيكون عليه أن يبني أفضل نظام اقتصادي للعالم في القرن الحادي والعشرين.

لستر ثارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان ترجمة فؤاد بلبع عالم المعرفة 204 الكويت 95 ص 297 وما بعدها.

ولئن كان التقارب غير محتمل، فمن غير المحتمل أن توجد في القرن الحادي والعشرين قوة اقتصادية يكون لها من الهيمنة قدر ما كان لبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر وللولايات المتحدة في القرن العشرين. وقد كان أساس الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر أنها بدأت الثورة الصناعية قبل غيرها بخمسين عاما، وأنها لم تكن تواجه أي منافسة في النصف الأول من ذلك القرن.

وعندما بدأت الثورة الصناعية في بلدان أخرى، كانت بريطانيا لا تزال البلد الأقوى، ولكن مركزها اختلف كثيرا عما كان عليه عندما كانت منفردة بالميدان الاقتصادي. كانت لا تزال الأولى، ولكنها أخذت تتعرض لضغوط شديدة من دول أخرى، وخاصة ألمانيا والولايات المتحدة.

وبالمثل كانت الهيمنة الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين تقوم على تجربة تاريخية فريدة. ففي النصف الأول من القرن كانت أمريكا القوة الاقتصادية الرئيسية. فقد كان لديها أكبر ناتج قومي إجمالي وأعلى مستوى معيشة للفرد في العالم، ولقد كانت هناك أيضا دولتان تتحديها، هما ألمانيا الغربية والمملكة المتحدة، كما كانت هناك صناعات، مثل المواد الكيميائية، تتخلف فيها أمريكا بالتأكيد. فالعلوم الراقية، مثل الكيمياء والفيزياء، كانت ملكا للألمان الغربيين.

ولكن في النصف الثاني من القرن، خلف دمار الحرب العالمية الثانية ميدانا اقتصاديا خاليا إلا من الولايات المتحدة وكل ما عداها كان متخلفا كثيرا، ويصارع من أجل إعادة البناء، ولم يكن للهيمنة الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية (كان لديها أكثر من نصف الناتج القومي الإجمالي في العالم، كما كانت القائد التكنولوجي في كل منتج صناعي تقريبا) مثل منذ الإمبراطورية الرومانية، وقد لا يكون لها مثل في الألفي عام القادمين.

ونتيجة لذلك فإن القرن الحادي والعشرين مهيا لأن يكون قرنا فيه قائد اقتصادي محدد، ولكن ليس قرنا يخلق فيه بلد واحد فوق رؤوس الجميع.

تقييم الفرق

اليابان:

بينما تتمتع الدول الثلاث المنافسة بسجلات متكافئة (الناتج القومي الإجمالي للفرد في كل منها متكافئ تقريبا إذا أخذت متوسطات القوة الشرائية الخارجية والداخلية) عند دخولها القرن الحادي والعشرين، فإن المرء إذا نظر إلى الأعوام العشرين الأخيرة، يجب اعتبار اليابان فرس الرهان الذي يظفر بالمجد الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين.

فمنذ عشرين عاما كان الناتج القومي الإجمالي للفرد في اليابان لا يتجاوز نصف مثيله في الولايات المتحدة، ولكنه يفوقه الآن من الناحية الفنية بمقدار 22 في المائة، وذلك إذا استخدمنا في تقييم الناتجين القيم الدولية لأسعار العملات⁽³⁾، وبينما لم يكن يوجد في عام 1970 بنك ياباني واحد بين أكبر خمسة عشر بنكاً في العالم، كانت توجد في عام 1990 عشرة بنوك يابانية بين هذه البنوك الكبرى، على حين كانت بنوك القمة الستة كلها بنوكا يابانية⁽⁴⁾. وفي عام 1970 كانت اليابان تمتلك 5 في المائة من سوق السيارات الأمريكية، ولكنها كانت في عام 1990 تمتلك 28 في المائة منها⁽⁵⁾. وفي عشرين عاما فقط اكتسحت اليابان تماما صناعة الإلكترونيات الاستهلاكية الأمريكية. وقد أصبحت اليابان اليوم أكبر دائن صاف في العالم، وأصبح لديها أكبر فائض تجاري في العالم، بعد أن كان لديها عجز تجاري، وكانت دولة مدينة صافية (سددت آخر ديونها للبنك الدولي في عام 1990) وفي الأعوام الخمسة عشر الماضية بعد التصحيح بالنسبة للتضخم، كان معدل النمو فيها أعلى من مثيله في الولايات المتحدة بمقدار 75 في المائة. وضعف مثيله في الجماعة الأوروبية⁽⁶⁾. وفي منافسة الند لند كان من المستحيل هزيمة شركاتها المجتمعية.

وتعتبر السوق الداخلية في اليابان أصغر سوق في البلدان المتنافسة الرئيسية الثلاثة، ولكن لديها ميزة تاريخ موحدة طويلة. وبفضل تماسك اليابان وتجانسها كان باستطاعتها تركيز مقدرتها الاقتصادية التي لا تستطيع أن تنافسها إلا قلة من الدول الأخرى. وليس هناك دول أخرى بإمكانها أن تمضي بصورة أفضل نحو أهداف مشتركة مدروسة بعناية. فطلبة المدارس الثانوية في اليابان يقتربون من القمة في أي تقييم دولي للتعليم، كما أن قدرة اليابان على تعليم النصف الأدنى من صفوف المدارس الثانوية لا نظير لها في أي مكان آخر في العالم.

وليس هناك دولة تستثمر في مستقبلها مثلما تفعل اليابان. فمجموع الاستثمارات الثابتة، ومن بينها الإسكان، يبلغ ضعف مثيله في الولايات المتحدة. كما أن الاستثمار لكل عامل في المصانع والمعدات ثلاثة أمثال الاستثمار في الولايات المتحدة وضعف مثيله في أوروبا، وكنتيجة من الناتج القومي الإجمالي فإن الأنفاق على البحث والتطوير في القطاع المدني الياباني يزيد على مثيله في الولايات المتحدة بمقدار 50 في المائة، ويزيد قليلا على مثيله في ألمانيا، ولكنه يزيد كثيرا على مثيله في أوروبا ككل، وفيما يتعلق بالاستثمار للمستقبل، فإن المؤسسات المنظمة وفق مبادئ "اقتصاديات المنتجين" لديها بعض الميزات الرئيسية على المؤسسات القائمة على "اقتصاديات المستهلكين".

ومصدر قوة اليابان (ثقافتها الداخلية المتماسكة القوية) هو أيضا مصدر ضعفها، وقد أثبتت المؤسسات اليابانية مقدرة ممتازة في إدارة العمال الأجانب (كثيرا ما تحصل هذه المؤسسات من العمال الأجانب على إنتاجية أعلى مما يستطيع المدراء الأجانب الحصول عليه)، ولكن بقدر ما تتطلب المباراة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين مؤسسات تصهر المدراء والمهنيين من ثقافات وقوميات مختلفة في فريق متجانس، تكون لدى اليابان مشكلة. فتاريخ اليابان وثقافتها وثقافتها ولغتها تجعل من العسير جدا دمج المدراء والمهنيين الأجانب كأنداد. وإذا كان الفوز يتطلب مدراء أجانب من أعلى طراز، فسيكون لدى اليابان مشكلة. ذلك أنه لكي تستخدم مؤسسة يابانية خبرة المدراء الأجانب، فلا بد أن تكون لدى هؤلاء الأجانب فرصة لأن يصعدوا إلى القمة، ولكن فرصة من هذا القبيل لا يمكن أن تتاح في الثقافة اليابانية المغلقة.

وبينما تحاول كل دولة محاكاة الدول الأخرى كي تلحق بها، فإن الدول التي تكون لها القيادة تتعلم أيضا في نهاية الأمر كيف تبدع انفتاحات جديدة. ولم تثبت اليابان حتى الآن أن لديها هذه المقدرة، ومن غير مقدرة من هذا القبيل، يكون باستطاعة اليابان أن تسبق أغنى دول العالم بمسافة طفيفة، لأنها أثبتت مقدرة في تكنولوجيات العمليات، ولكنها لا تستطيع أن تحقق سبقا كبيرا ما لم تتعلم أيضا أن تبتدع منتجات جديدة. وإذا تعين على اليابان محاكاة المنتجات الأجنبية، فإن تقدمها الاقتصادي سيكون بسرعة مخترعات منافسيها.

وعندما نحاول أن نحدد ما إذا كانت اليابان ستصبح، أو لن تصبح، قائدا في تكنولوجيات المنتجات الجديدة، يكون علينا أن نتذكر شيئا من التاريخ الأمريكي.

ففي القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة معروفة بأنها دولة تعتمد على المحاكاة، فالمخترعات العظيمة التي استهلت الثورة الصناعية (الآلة البخارية، دولاب الغزل، فرن بسمر لإنتاج الفولاذ) كانت مخترعات بريطانية. وقد اشتهر الأمريكيون بأخذ هذه المخترعات وجعلها أفضل بمقدار 10 في المائة - بقدر ما اشتهر اليابانيون بأخذ المخترعات البريطانية وجعلها أفضل بمقدار 10 في المائة، تماما كما اشتهر اليابانيون الآن بأنهم يقتبسوا الاختراعات الأمريكية، يجعلونها أفضل بمقدار 10 في المائة... واسم هذه المباراة تاريخيا هو المحاكاة من أجل اللحاق، وبعد أن حققت أمريكا اللحاق عند نهاية القرن التاسع عشر، تعلمت في نهاية الأمر أن تكون لديها القدرة على الاختراع في القرن العشرين، ولكن تحقيق ذلك تطلب منها نصف قرن فهي لم تكن قائدا علميا في النصف الأول من القرن العشرين، على الرغم من أنه كان لديها أعلى

ناتج قومي إجمالي للفرد في العالم. وهي لم تسبق بقية العالم إلا بعد أن أصبحت قائدا علميا في منتصف القرن.

وعندما تتمكن اليابان من اللحاق فإنها في اعتقادي ستتتعلم أيضا أن تبتدع. فالعقوبة اللازمة لتحسين العمليات لا تقل عن العقوبة اللازمة للانتقال إلى نماذج جديدة للمنتجات، ويشعر اليابانيون بالقلق لعجزهم عن تحقيق انفتاحات كبيرة ولكن القارئ الموضوعي للتاريخ لا يرى سببا لقلقهم. فالمشكلة الوحيدة هي الثغرة الزمنية. فقد يلزم اليابان نصف قرن كي تصبح مخترعة، مثلما لزم الولايات المتحدة نصف قرن.

وقد كان النجاح الياباني قائما على اقتصاد يقوده التصدير، وكانت الصادرات هي الجزء الأسرع نموا في الاقتصاد وكانت الصناعات التصديرية هي التي تقود الإنتاجية، وكانت الصادرات هي التي تجذب الاقتصاد إلى الأمام. ولكن الصناعات المحلية كثيرا ما كانت تفتقر جدا إلى الكفاءة بالمقاييس العالمية. كما أن الإستراتيجية التي يقودها التصدير لن تكون الطريق إلى نجاح اليابان في المستقبل.

ولكي تنمو اليابان بأسرع مما ينمو بقية العالم، فإن صناعاتها التصديرية لا بد أن تستولي على حصص متزايدة في الأسواق الأجنبية لضمان أن يكون باستطاعتها دفع ثمن وارداتها من المواد الأولية اللازمة لاستمرار عجلة اقتصادها في الدوران. وتستطيع بقية دول العالم أن تحتل هذا الوضع مادامت صادرات اليابان صغيرة. غير أن اليابان الآن كبيرة من الناحية الاقتصادية بحيث لا يستطيع بقية العالم أن يسمح لصادرات اليابان بأن تزداد وتستولي على أسواقها بالمعدل الذي قد يكون لازما إذا أرادت اليابان أن تستمر في النمو بسرعة أكبر كثيرا من بقية العالم. وسيعتمد بقية العالم إلى منع اليابان من أن تكون اقتصادا يقوده التصدير في القرن الحادي والعشرين، وذلك عن طريق فرض قيود صريحة إذا لزم الأمر. وإذا أرادت اليابان أن تنمو بمعدل أسرع من بقية العالم في القرن الحادي والعشرين فعليها أن تجد طريقا لأن تفعل ذلك، على حين تنمو صادراتها بأبطأ من نمو ناتجها القومي الإجمالي. ومن الناحية الأساسية يجب على اليابان أن تحول نفسها لتصبح اقتصادا يجذب إلى الأمام الطلب المحلي أكثر مما تدفعه الصادرات.

ويؤكد تطور أشباه الكتل التجارية في أوروبا وأمريكا الشمالية ضرورة الانتقال من اقتصاد يقوده التصدير إلى اقتصاد تجذبه السوق المحلية. ذلك أن عالما تسوده أشباه الكتل التجارية سيتطلب شركات يابانية ينظر إليها في كل من أوروبا وأمريكا على أنها شركات داخلية لا شركات خارجية، وسيعني ذلك إنتاجا أكثر في الخارج وصادرات أقل من اليابان.

وإذا أفلحت اليابان في أن تصبح اقتصادا تقوده السوق المحلية، فإن الاستثمارات في الإسكان البنية الأساسية ستكون في المقدمة، نظرا لأن اليابان في هذين المجالين تعتبر في الأساس بلدا متخلفا. فمن غير المساكن، والطرق والحدائق، لن تستطيع مستويات المعيشة في اليابان أن ترتفع إلى المستويات العالمية، مهما تكن الإنتاجية التي يحققها مواطنوها في العمل. فالإسكان هو عنق الزجاجة الحرج الذي سيتطلب تغييرات رئيسية في التقاليد التي أسفرت عن وجود أراض لزراعة الأرز في وسط طوكيو نتيجة لانخفاض ضرائب الأيلولة على التراكات من الأراضي المزروعة أرزا، ولكن ليس على الأصول الأخرى، كما أسفرت عن قوانين تقييدية بشأن الظل والزلازل التي تمنع إقامة مبان سكنية مرتفعة في طوكيو، وعدم الرغبة في استخدام قوانين حق الاستيلاء العام للحصول على مساحات الأرض اللازمة للمشروعات الكبيرة للإسكان والبنية الأساسية العامة. من غير القضاء على هذه التقاليد لن يكون من المستطاع إحداث أي انفتاح رئيسي في بناء أماكن للمعيشة، وسيظل اليابانيون شعبا فقيرا في بلد غني.

وقد تكون مؤسسات الأعمال لاقتصاديات المنتجين في اليابان هي الأفضل في المباراة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ولكن لكي يفوز اليابانيون سيكون من الضروري تطعيم اقتصاديات المنتجين فيها ببعض اقتصاديات المستهلكين. وسيكون على المالك النهائي للقرن الحادي والعشرين موازنة هاتين المجموعتين من الدوافع البشرية. غير أن السخط الناشئ عن مسألة الإسكان شديد بين العمال الفنيين اليابانيين الشبان لدرجة يصعب معها الاعتقاد بأن اليابان سيكون باستطاعتها مقاومة التغيير. وفي نهاية المطاف سيتعين على الديمقراطيات، حتى وإن تكن ديمقراطيات الحزب الواحد، أن تستجيب لرغبات مواطنيها.

كما أن تاريخ اليابان وثقافتها قد يجعلان من المستحيل عليها أن تنشئ شبه كتلة تجارية على جانب المحيط الهادي لمنافسة أشباه الكتل التجارية في أوروبا أو الأمريكتين. وقد تفضل كوريا والاقتصاديات ذات الأساس الصين (الصين الأم، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة) أن تكون لديها اتفاقات خاصة مع أفضل سوق لديها - وهي الولايات المتحدة - بدلا من منافستها الرئيسية - اليابان.

وتتطوي الكتل التجارية على مستوى ما من قابلية الأيدي للانتقال، ولكن ذلك يعني أن يكون لدى اليابانيين الاستعداد لاستيعاب العمال القادمين من بلدان أخرى. وإذا كانت أوروبا الغربية قلقة بشأن هجرة الأيدي العاملة من وسط أوروبا وشرقيها، فلننتصور ما يمكن أن يحدث إذا ما فتحت الحدود بين اليابان والصين. سينتقل ملايين الصينيين إلى اليابان، غير أن الثقافة اليابانية

تجعل اليابان أقل البلدان استعدادا لاستيعاب المهاجرين أو أقلها قدرة على استيعابهم. إن الثقافة التي هي الآن أصعب ثقافات العالم في الانضمام سيكون عليها أن تجعل الانضمام أسير كثيرا على الأجانب إذا أرادت اليابان أن تكسب ويمكن أن تظهر بضعة اتفاقات تجارية خاصة، ولكن ليس من المحتمل أن يكون باستطاعة اليابان إقامة سوق مشتركة على ذلك الجانب من المحيط الهادي لمنافسة الجماعة الأوروبية. وليس هناك دليل على أنها مستعدة لإجراء التعديلات اللازمة التي يتعين عليها إجراؤها. ولكن أي تحليل لقوة الفرق قبل أن تبدأ المباراة يظهر أن اليابان تدخل المنافسة وقوة الاندفاع إلى جانبها. فهي تنمو بمعدل أسرع، وتستثمر في المستقبل أكثر مما تستثمر أية دولة أخرى على وجه المعمورة. ولو كان لدى نوادي القمار في لاس فيجاس مراهنات اقتصادية، مثل المراهنات الرياضية فإن اليابان ستكون هي المرجح أن تفوز بامتلاك القرن الحادي والعشرين. وبعد مائة عام من الآن سيكون المؤرخون الذين ينظرون إلى الخلف مستعدين للقول إن القرن الحادي والعشرين كان ملكا لليابان

أوروبا:

بينما كانت أوروبا هي الأبطأ حركة في الثمانينيات، فإنها تبدأ التسعينيات بأقوى موقع استراتيجي على لوحة الشطرنج الاقتصادية العالمية. وموقعها شبيه جدا بما تصفه كتب الشطرنج بأنه "نهاية الدورة" فالقارئ يرى صورة للاعبين على لوحة الشطرنج ويقال له إن الأسود يستطيع أن يكسب في خمس نقلات بصرف النظر عما يفعله الأبيض. ولكن الصعوبة التي يواجهها القارئ هي كيفية تحديد هذه النقالات الخمس. ومن الناحية الاقتصادية فإن أوروبا هي تماما في موقف من هذا القبيل. فإذا أجرت النقالات السليمة، يكون باستطاعتها أن تصبح القوة الاقتصادية المهيمنة في القرن الحادي والعشرين، بصرف النظر عما تفعله اليابان أو الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة يكون من السهل رؤية النقالات السليمة ولكن يكون من الصعب جدا إجراؤها.

وإذا كانت أوروبا تستطيع حقا أن توحد الجماعة الاقتصادية الأوروبية (337 مليون نسمة) في اقتصاد واحد، وأن تتحرك تدريجيا لاستيعاب بقية أوروبا (أكثر من 500 مليون نسمة) في البيت الأوروبي، فإنها تستطيع أن تجمع معا اقتصادا لا يستطيع أحد آخر أن يجاريه. إن سكان أوروبا الذين يبلغون 850 مليون نسمة هم المجموعة الوحيدة بهذا الحجم على وجه الأرض التي تتمتع بمستوى تعليمي جيد وتبدأ بمستوى غير فقير. كما أن بعض البلدان التي يلزم إضافتها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مثل السويد وسويسرا والنرويج والنمسا، هي في الحقيقة بعض أغنى البلدان في العالم.

والميزة الرئيسية لأوروبا هي أن كل فرد يبدأ من مستوى تعليمي جيد. وربما لم يكن باستطاعة الشيوعيين أن يديروا اقتصادات جيدة، ولكن لديهم بعضاً من أفضل الأنظمة التعليمية ذات الإثنا عشر صفا دراسياً (K12) على وجه الأرض. وأوروبا هي المنطقة الوحيدة التي يعتبر أحد بلدانها، وهي ألمانيا، قائداً عالمياً في الإنتاج والتجارة، والتي يعتبر أحد بلدانها وهو الاتحاد السوفياتي السابق، قائداً في العلوم الرفيعة. فالاتحاد السوفياتي السابق حقق انتصارات في الفضاء أكثر مما حققته الولايات المتحدة، كما أنه يقود العالم في كثير من مجالات العلوم النظرية. وقد كان الفائض التجاري لألمانيا الغربية في عام 1990 أكبر فائض في العالم، وكان على أساس الفرد قرابة ثلاثة أمثال الفائض التجاري الياباني، وبعد عشرة أعوام من الآن، عندما تكون ألمانيا الشرقية قد اتحدت تماماً ووصلت إلى مستويات الإنتاجية في ألمانيا الغربية، ستكون ألمانيا أكثر قوة كما أن أسواق ألمانيا التقليدية، وسط أوروبا وشرقها، مهياة أيضاً لأن تكون أسرع الأسواق نمواً في العالم في بداية القرن الحادي والعشرين.

وإذا ما أضيفت العلوم الرفيعة للاتحاد السوفياتي السابق وتكنولوجيات الإنتاج للشعوب المتحدثة بالألمانية، إلى موهبة التصميم الإيطالية والفرنسية، وسوق لندن للأوراق المالية ذات المستوى العالمي والتي توجه بكفاءة الأموال إلى أكثر المناطق إنتاجية في أوروبا، فإن ذلك سيخلق شيئاً لا يمكن مجاراته، وباستطاعة البيت الأوروبي أن يصبح متمتعاً نسبياً باكتفاء ذاتي، ومنطقة تنمو بسرعة باستطاعتها أن تتطلق بسرعة بعيداً عن بقية المجموعة.

ونظراً لأن البلدان الأوروبية تمثل كلا من النمطين المجتمعي والفردية في الرأسمالية، فإن الحلول الوسط اللازمة لتوحيد أوروبا تستطيع أن تؤدي إلى مزيج يجمع خيرة ما في النمطين، ولا يتعين على الأوروبيين أن يعتنقوا أيديولوجيات أجنبية-أمريكية كانت أم يابانية.

وسيكون لدى الأوروبيين أيضاً ميزة القيام بوضع قواعد التجارة للقرن الحادي والعشرين، ولا غرابة في أن من يضعون القواعد سيضعون قواعد تحايي من يلعبون المباراة على الطريقة الأوروبية.

غير أن ذلك لا يعني أن أوروبا ستكسب، وإنما يعني فقط أنها تستطيع أن تكسب إذا أجرت على وجه التحديد النقلات الصحيحة-بصرف النظر عن الكيفية التي ستلعب بها الولايات المتحدة أو اليابان المباراة الاقتصادية. والنقلات السليمة تشمل مشكلتين رئيسيتين:

الأولى: أن اقتصاديات أوروبا الغربية يجب أن تتجه حقيقة، وأن ذلك الاتحاد يجب أن يمتد سريعاً إلى وسط أوروبا وشرقها.

الثانية: أن الاقتصادات الشيوعية السابقة في وسط أوروبا وشرقها يجب أن تصبح اقتصادات سوق ناجحة. وكلتا المشكلتين ليست بالمهمة السهلة، وكلتاها تتطلب أن يكون لدى المواطنين الأوروبيين الاستعداد للتضحية اليوم من أجل خلق قوة اقتصادية ماحقة في الغد. سيكون على أوروبا الغربية أن تعطي وسط أوروبا وشرقها مبالغ كبيرة في صورة معونة اقتصادية من أجل مساعدة الرأسمالية على البدء.

ويجب أن تطرح جانباً مشاكل الحدود القديمة والنزاعات العرقية بين أوروبا الشرقية الغربية. وسيكون على كل من الإنجليز والألمان أن يصبحوا أوروبيين. وتصور ردود الأفعال المختلفة إزاء حرب الخليج تصوراً دقيقاً للمشاكل السياسية التي لا يزال يتعين التغلب عليها. وعلى الرغم من هذه العقبات فإن البيت الأوروبي يحتل أقوى موقع للبدء على لوحة الشطرنج الاقتصادية العالمية.

الولايات المتحدة الأمريكية:

إن الصدام بين الرأسمالية والشيوعية كان صداماً اقتصادياً وأيديولوجياً وعسكرياً. وقفت الرأسمالية والديمقراطية ومجموعة ذات نطاق عالمي من التحالفات العسكرية (مثل حلف الأطلسي) ضد الشيوعية والشمولية ومجموعة ذات نطاق عالمي من التحالفات العسكرية (مثل حلف وارسو). وفي آخر الأمر أدى الضعف الاقتصادي للشيوعية إلى انتصار الرأسمالية، وانتشار الديمقراطية، وتفسخ حلف وارسو في مارس 1991، وتحلل الاتحاد السوفياتي نفسه.

والصدام بين الرأسمالية الفردية والمجتمعية صدام اقتصادي بحت. والرأسماليون جميعاً يؤمنون بالديمقراطية، وجميعهم يؤمنون بالملكية الخاصة للممتلكات. وستكون أمريكا هي القوة العظمى العسكرية للقرن الحادي والعشرين، ولكن ذلك يشكل عائقاً أمام محاولاتها لأن تظل قوة عظمى اقتصادية في هذا القرن. وهي لكي تظل قوة عظمى في المجالين يتعين أن تكون مستعدة لأن تستثمر ما تستثمره الدول الأخرى لكي تكون قوى عظمى اقتصادية، وفوق ذلك لأن تستثمر أية أموال ضرورية لأن تظل قوة عظمى عسكرية.

ولأن الولايات المتحدة كانت غنية لفترة أطول من أية دولة أخرى، فإنها تبدأ القرن الحادي والعشرين بأصول اقتصادية حقيقية يمكن استخدامها في المنافسة الاقتصادية في هذا القرن أكبر من الأصول التي يمكن لأية دولة أخرى استخدامها. أما من الناحية التكنولوجية فإنها نادراً ما كانت متخلفة كثيراً، وغالباً ما كانت متقدمة كثيراً. ولا يسبقها أحد في دخل الفرد ومتوسط الإنتاجية. كما أن قوة العمل ذات التعليم الجامعي أفضل قوة عمل من نوعها في العالم،

وسوقها الداخلية أكبر كثيرا من مثيلتها اليابانية، وأكثر تجانساً من مثيلاتها الأوروبية.

ولكنها بددت كثيرا من ميزة البدء لديها بسماحتها بضمور نظامها التعليمي. وعندما سمحت لنفسها بأن تدير مجتمعا مفراط الاستهلاك منخفض الاستثمار، وتحملت ديونا دولية ضخمة، وليس هناك عند نهاية القرن العشرين بلد أقل من الولايات المتحدة استعدادا للمنافسة في القرن الحادي والعشرين.

إن الاستثمار الأمريكي ليس استثمارا من طراز عالمي. فالاستثمار في المصانع والمعدات بالنسبة لكل فرد في الأيدي العاملة هو نصف مثيله في ألمانيا، وثالث مثيله في اليابان. والإنفاق على البحث والتطوير في القطاع المدني يقل عن مثيله في ألمانيا واليابان بما يتراوح بين 40 و 50 في المائة، وتبلغ الأموال التي استثمرت في البنية الأساسية المادية نصف المبالغ التي استثمرت في نهاية الستينيات. وتشرع أوروبا في بناء شبكة طموحة للسكك الحديدية تسير عليها قطارات شديدة السرعة لربط مدنها الرئيسية، على حين تنكس الأموال غير المنفقة في صناديق انتمائية للطرق العامة والمطارات في الولايات المتحدة. فضلا عن ذلك ليست أمريكا قائدا في بناء شبكات المستقبل الحديثة للاتصالات.

وفي الثمانينات كان نمو الإنتاجية البطيء تخفيه قوة عمل تنمو بسرعة وقدرة على الاقتراض غير مستخدمة يمكن تخصيصها لرفع المستويات الحقيقية لمعيشة الأسرة بأسرع مما كان يسمح به نمو الإنتاجية. وفي التسعينات لن تنمو قوة العمل الأمريكية بسرعة، وقدرتها على الاقتراض وصلت بالفعل إلى ما يقترب من الاستخدام الكامل. ونتيجة لذلك فإن مشكلة الثمانينات غير المرئية والتي لم تحل، وهي نمو الإنتاجية البطيء، ستتحرك إلى المقدمة وتصبح في المركز في التسعينات. وتتوقف فرص أمريكا لامتلاك القرن الحادي والعشرين على الإجابة عن سؤال هو: هل باستطاعتك أن تصل بنمو الإنتاجية فيها إلى مستوياته في الدول الرئيسية المنافسة لها؟

ومن المفارقات أنه إذا أرادت أمريكا أن يكون لديها في القرن الحادي والعشرين مستوى معيشة استهلاكي من طراز عالمي، فسيكون عليها أن تنتقل من كونها مجتمعا عالي الاستهلاك منخفض الاستثمار في الثمانينيات، إلى مجتمع عالي الاستثمار أقل استهلاكاً في التسعينيات. ولا بد من أن تكون ذات توجه نحو الحاضر، سيتعين عليها أن تكون ذات توجه مستقبلي. ومن أجل رفع الاستثمار فإن الاستهلاك (العام والخاص) يجب أن ينمو بمعدل أبطأ من نمو الناتج لفترة طويلة بعض الشيء، بحيث يكون من المستطاع رفع الاستثمار (العلم والخاص) كنسبة من الناتج القومي الإجمالي.

وفيما يتعلق بمهارات قوة العمل ومستوى تعليمها، اللاعب الضعيف الثاني في الفريق الأمريكي، فإن الصورة تكون مختلطة. فالجزء ذو التعليم الجامعي من قوة العمل الأمريكية هو من طراز عالمي. وبذلك تكون الجامعة هي المكان الذي تلحق فيه قوة العمل الأمريكية ببقية العالم، وعند هذا المستوى يكبح الأمريكيون، وينفقون لضمان الجودة، أكثر مما يفعل غيرهم. ومن حسن الطالع بالنسبة للأمريكيين أن غالبية البلدان التي لديها أنظمة التعليم ذات الأثني عشر صفا دراسيا لم تنشئ أنظمة جيدة للجامعات ذات الأعداد الكبيرة لتسيير جنبا إلى جنب مع الأنظمة الأولى. وكثيرا ما أصبحت أنظمة للتعليم ذي الأعداد الكبيرة مع استثمارات محدودة سواء في المرافق البشرية أو المادية. والطلبة الذين يعملون بشق الأنفس للنجاح في الاختبارات الصعبة للتخرج في المدارس الثانوية كثيرا ما تتسرب منهم المعلومات خلال العام الأولين من حياتهم الجامعية. غير أن ذلك الجزء من قوة العمل الأمريكية الذي لا يذهب إلى الكليات الجامعية ليس من طراز عالمي، وأن ذلك الجزء منها الذي لا يتخرج في المدارس الثانوية (29 في المائة) شبيه في المهارات التعليمية بمستويات العالم الثالث. ولذا فإن التعليم يجب أن يتحسن إذا أراد الأمريكيون أن يكسبوا.

وفي الشطرنج يكون الوزير هو أقوى قطعة على اللوحة. ومن الناحية الاقتصادية ربما يكون الوزير هو القطعة التي نسي الأمريكيون كيف يحركونها، وفي المصطلحات الاقتصادية فإن تحريك الوزير يعني أن تلعب "الحق"، ثم عد إلى مكانك". فكيف يلحق بلد ما بغيره في صناعة رئيسية هو متخلف فيها؟ وكيف يرجع بلد ما إلى صناعة دفعه خارجها منافسون أجانب أقوياء؟ وما الاستراتيجية التي يستخدمها بلد ما لضمان أن يحصل على حصته، في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، والتي تتمتع بطلب ذي مرونة عالية للدخل، والتي تتبع من ميزة مقارنة من صنع الإنسان؟

وربما يكون الأمريكيون قد نسوا أن يلعبوا "الحق"، ثم عد إلى مكانك"، إذ لم يكن عليهم أن يفعلوا هذا أو ذاك طيلة نصف قرن. ففي الماضي كان باستطاعتهم أن يكسبوا دون خطة للمباراة، ولكن لما كان على بقية العالم طيلة نصف قرن أن تتغلب على الهيمنة الأمريكية، فإنها لكي "تلحق" أصبحت شديدة المهارة في تحريك وزيرها على لوحة الشطرنج الاقتصادي.

إن الشريك التجاري الجغرافي الطبيعي للولايات المتحدة - أمريكا اللاتينية - فقير وذو مستوى تعليمي هزيل. كما أن الناتج القومي الإجمالي للفرد في أمريكا اللاتينية كان في انخفاض، وبسبب مشاكل المديونية فيها ليس من المحتمل أن يكون نموها سريعا في المراحل المبكرة من القرن الحادي والعشرين. وحتى إذا أمكن إقامة سوق مشتركة بين الأمريكيين الشماليين

والجنوبية، فلن تكون عوناً كبيراً للولايات المتحدة ولكن الأسواق المشتركة بين بلدان تتفاوت مستويات دخولها تفاوتاً شديداً من الصعب جداً إقامتها، وذلك لأن حرية الأيدي العاملة في التنقل، والتي هي جزء من أية سوق مشتركة، تشجع أناساً أكثر من اللازم على الانتقال من البلدان منخفضة الأجر إلى بلدان مرتفعة الأجر. وسوف تصل الولايات المتحدة إلى ترتيب تجاري خاص مع المكسيك بغية زيادة توليد فرص العمل في المكسيك للحد من الهجرة إلى الولايات المتحدة، ولكن لن يكون باستطاعتها أن تقيم سوقاً مشتركة حقيقية مع المكسيك، ذلك أن سوقاً مشتركة من هذا القبيل ستدفع أعداداً كبيرة من البشر إلى الولايات المتحدة، وستحدث انخفاضاً شديداً في أجور الأمريكيين غير المهرة.

وفي الوقت نفسه فإن للولايات المتحدة بعض جوانب القوة في المجال الثقافي. وإذا كانت ثقافة اليابان تجعل منها البلد الذي يعاني فيه الأجانب أعنف مشقة للمشاركة كانداد، فإن ثقافة الولايات المتحدة تجعل منها البلد الذي من الأسر فيه على الأجانب أن يصبحوا وكأنهم من أبنائه. وقد لا يكون الأمريكيون مصدرين عظاماً، ولكنهم الأفضل فيما يتعلق بإدارة مرافق إنتاجية في الخارج. ولو أن مبيعات مرافق الإنتاج الأمريكية في الخارج قد عولمت على أنها صادرات، لكان العجز التجاري الأمريكي في عام 1986، ومقداره 144 مليار دولار، قد أصبح فائضاً تجارياً مقداره 57 مليار دولار. والأمريكيون سرعان ما يجعلون من المواطن المحليين رجال أعمال أمريكيين ناجحين.

وفي الأزمات (بيرل هاربور)، أو في الحالات التي تكون شبيهة بالأزمات (سبوتنيك، الغزو العراقي للكويت) تجد حلولاً واضحة نظيفة جيدة التوجيه. ويستطيع الأمريكيون أن يدعوا لأنفسهم زعامة القرن الحادي والعشرين. ومشكلة أمريكا ليست الفوز - وإنما أن تلزم نفسها بملاحظة أن المباراة قد تغيرت - أي أنه سيكون عليها أن تلعب مباراة جديدة بقواعد جديدة ذات استراتيجيات جديدة.

من الفائز...؟

هناك جوانب قوة لكل من المتنازعين الثلاثة. فالزخم على جانب اليابانيين، ومن الصعب المراهنة ضدهم. والأمريكيون لديهم المرونة، وقدرة لا نظير لها على تنظيم أنفسهم إذا ما واجهوا تحدياً مباشراً. وهم يبدعون بثورة أكثر، وقوة أكثر، من أية دولة أخرى. ولكن الموقع الاقتصادي هو على جانب الأوروبيين، والربح أن يكون لهم شرف أن يحمل القرن الحادي والعشرين اسمهم. ففي النهاية سيفعل الأوروبيون ما هو ضروري لتكملة الاتحاد بين البلدان التي هي الآن أعضاء في السوق المشتركة، بأن يضيفوا بقية أوروبا

إليها، وأن يدفعوا الضرائب اللازمة لتمكين غالبية وسط أوروبا وشرقها من الانضمام إلى البيت الأوروبي، ليس لأنهم حكماء ويعيدوا النظر، ولكن لأنه ليس أمامهم خيار آخر. ومن أجل منع البولنديين وغيرهم من أبناء أوروبا الشرقية من الانتقال إلى باريس ولندن وروما وفرانكفورت، فإن الأوروبيين الغربيين سيفعلون كل ما تلزمهم الاعتبارات الاستراتيجية بأن يفعلوه.

ومن أجل أن تكسب اليابان وأمريكا فإنه يتعين عليهما اغتنام الفرص الاستراتيجية السانحة أمامهما، ولكن باستطاعتها رؤية المنافع الإيجابية للتغيير. وهما ليست لديهما ضغوط سلبية، مثل الهجرة الأوروبية، تساعد علي اتخاذ القرارات السليمة على الرغم منهما. ويخبرنا التاريخ والطبيعة البشرية أنه سيكون من الأسر كثيراً للأمريكيين والأوروبيين تجنب ما ينبغي أن يفعلوا إذا أرادوا الفوز.

وسيسجل مؤرخو المستقبل أن القرن الحادي والعشرين ينتمي إلى البيت الأوروبي!

هذه رؤية خبير إلى مواطن كسب القرن القادم، فما أحوج هذه الأمة إلى تهيئة الجوانب التي تضمن لها مكانة لائقة في القرن الحادي والعشرين!

الهوامش:

- (1) The Nation State، في مجلة ذي إيكونومست، عدد 22 ديسمبر 1990، ص 46
- (2) ميشيل سليف، بيرتل س، جوجرين، Europe 1992 and The New World power Game (نيويورك: ويلي 1990) ص 1
- (3) OECD Main Economic Indicators، يوليو 1991، ص 102
- (4) The Banker، يونيو 1971، ص 223، American Banker، 26 يوليو 1991، ص 16A.
- (5) مجلة أوتوماتيف نيوز، عدد 11 يناير 1981، ص 4، مجلة أوتوماتيف نيوز، News Automotive Market Data Book 1991 (ديترويت: المجلة، 1991) عدد 24 مايو 1991، ص 20.

